

## المسائل النحوية المتفقة مع قواعد النحو التقليدي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح مسائل الأفعال والمنصوبات أمثلة

أ.د. عبد الحسن جدوع العبودي

الباحثة نور الهدى عباس علي

كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

### المقدمة:

سعى البحث إلى دراسة مسائل تتصل بالأفعال والمنصوبات في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، وهذه المسائل هي: اقتران خبر كادَ بـ (أن)، ونفي الفعل كادَ، وإجراء (عدّ) مجرى الظنّ، وإجراء ( رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية في جمعه بين ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد، وإجراء القول مجرى الظنّ، وتنازع معمولين في العمل وإعمال الثاني منهما، ومجيء المفعول معه بعد الضمير المجرور، ووقوع المستثنى بـ(إلا) بدلاً من المستثنى منه مع تباين جنسيهما. ومسائل هذا القسم كانت موضع اتفاق بين جمهور النحويين وابن مالك .

ويمكن دراسة مسائل هذا البحث بالشكل الآتي :

١- اقتران خبر كادَ بـ(أن)

كادَ وأخواتها تأتي على ثلاثة أقسام، هي<sup>(١)</sup>:

١- أفعال المقاربة ، هي : كادَ، وكربَ ، وأوشكَ.

٢-أفعال الرجاء، هي : عسى، وحري، واخلولق.

٣- أفعال الشروع ، وهي كثيرة منها: أنشأ ، وطفق ، وأخذ ، وجعل ، وعلق.

وقد جمع القدماء هذه الأقسام الثلاثة في باب واحد، وأطلقوا عليها مصطلح أفعال المقاربة<sup>(٢)</sup> ، على الرغم من اختلافها من حيث الدلالة ؛ إذ أفعال المقاربة تدلّ على قرب وقوع الخبر ، وأفعال الرجاء تدلّ على رجاء وقوع الخبر، وأفعال الشروع تدلّ على البدء بالعمل<sup>(٣)</sup> .

وهذه الأفعال تعمل عمل كان وأخواتها ، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، بيد أنّ خبر هذه الأفعال يكون عادة جملة فعلية، فعلها مضارع<sup>(٤)</sup> ، والسّرّ في مجيء أخبارها أفعالاً هو ما تحمله هذه الأفعال من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث ، أو توقع حدوث الفعل ، أو البدء به ، وهذا يناسبه الفعل من دون غيره<sup>(٥)</sup> .

قلت: إنّ خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، وأزيد هنا أنّ هذا الفعل يكون مقترناً بـ(أنّ) ، أو مجرداً منها ، بيد أنّه مع حرى واخلوق يجب أن يقترن بأنّ ، ومع أفعال الشروع يجب أن يتجرّد منها ، وأمّا مع الأفعال المقاربة وعسى فيجوز أنّ يقترن بأنّ ، ويجوز أن يتجرّد منها<sup>(٦)</sup> .

والأغلب في خبر (كاد) عدم دخول (أنّ) عليه ؛ لأنّه يدلّ على مقاربة الشيء من الحال ، و(أنّ) تدلّ على الاستقبال ، والمقاربة تنافي الاستقبال<sup>(٧)</sup> ، ولعلّ هذا ما جعل سيبويه يدخل اقتران خبر كاد بـ(أنّ) في باب الضرورة ، فجعل ذلك مخصوصاً بالشعر دون النثر ؛ إذ ذكر أنّ كاد لا تُذكر معها أنّ<sup>(٨)</sup> ، وقال سيبويه : ((وكِدْتُ أنْ فَعَلَ ، لا يَجُوزُ إلّا في شَعْرٍ))<sup>(٩)</sup> ، وقال في موضع آخر: ((وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى))<sup>(١٠)</sup> ، قال روية<sup>(١١)</sup>:

قد كادَ من طُولِ البلى أن يَمُصَّحَا

وتابع ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه ؛ إذ قال في المقرب : ((وأما كاد وكرب فلمقاربة ذات الفعل، فمن أدخل (أنّ) على أخبارهما ، فتشبيهاً لهما بعسى ، لأنهما مستقبلة، ومن لم يدخلها فتشبيهاً لهما بجعل لكثرة المقاربة ألا ترى أنّ معنى قولك: كاد زيدٌ يقومُ : قارب القيام حتى لم يبقَ بينه وبين الدخول فيه زمن))<sup>(١٢)</sup> .

وبين المرادي في معرض حديثه عن عسى وكاد ، وشرحه قول ابن مالك : (كاد الأمر فيه عكسًا) أن اقتران المضارع بعدها بـ(أن) قليل<sup>(١٣)</sup>، ومنه قول روبية<sup>(١٤)</sup>:

قد كَانَ من طُولِ البلى أن يَمَصَّحَا

وتابعه على ذلك ابن هشام ؛ إذ رأى أن اقتران خبر كاد بـ(أن) يدخل في باب القلة ، واستشهد بقوله الشاعر<sup>(١٥)</sup>:

كادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عليه إذ غدا حَشَوُ رِبْطَةَ وِبُرُودِ

والشاهد في هذا البيت (أن تفيض) ، فأتى الشاعر بخبر كادَ فعلاً مضارعاً مقرونًا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها<sup>(١٦)</sup>.

وذكر ابن مالك أن مجيء خبر كادَ غير مقرون بـ(أن) في كلام العرب هو الأكثر والأشهر من وقوعه مقرونًا بها، وقد وقع في القرآن الكريم غير مقرون بها<sup>(١٧)</sup>، نحو: ((وما كادوا يفعلون))<sup>(١٨)</sup> ، ومثله قوله تعالى : ((لا يكادون يفقهون حديثاً))<sup>(١٩)</sup> ، وقوله تعالى : ((من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريقي منهم))<sup>(٢٠)</sup>.

ومع اعتراف ابن مالك أن خبر كادَ لم يرد مقرونًا بـ(أن) في القرآن الكريم ، فأثته يرى أن وقوعه كذلك في القرآن الكريم لا يمنع استعماله مقرونًا بـ(أن)، وعلل ذلك بقوله: ((لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ(أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كطفق وجعل ، فإنَّ (أن) تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا ، ومما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب فمقتضاه المستقبل فاقتران الخبر بـ(أن) مؤكِّد لمقتضاه فإنها تقتضي الاستقبال ، وذلك مطلوب ، فمانعه مغلوب))<sup>(٢١)</sup> ، يُزاد على ذلك أن هناك نصوصًا نثرية فصيحة وردت في كلام العرب تؤيد استعمال خبر كاد مقرونًا بأن ، منها قول عمر: ((حتى كادت الشمس أن تغرب))<sup>(٢٢)</sup>، وقول أنس: ((فما كدنا أن نصل إلى منازلنا))<sup>(٢٣)</sup>، وقول جبير بن مطعم : ((كاد قلبي أن يطير))<sup>(٢٤)</sup>.

وخلص ابن مالك إلى القول: ((لقد تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كادَ مقروناً بـ(أن)، وهو ما خُفي على أكثر النحويين))<sup>(٢٥)</sup> .

ويعني بذلك وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، وكأنّي بـابن مالك يريد أن يفند رأي سيبويه القائل بأنّ اقتران خبر كاد بـ(أن) مخصوص بالشعر ؛ وآية ذلك أنّ ابن مالك قد أورد شواهد شعرية فضلاً على الشواهد النثرية ، منها قول الشاعر<sup>(٢٦)</sup> :

أبيئتم قبولَ السّلمِ منّا فكِدْتُمُ  
لدى الحربِ أن تُغنوا السيوفَ السِّلَ

وقد علق ابن مالك على هذا البيت، بقوله: ((هذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيئتم قبولَ السّلمِ منّا فكِدْتُمُ  
لدى الحربِ تغنوّ السيوفَ عن السِّلِ<sup>(٢٧)</sup>

وأغلب الظنّ أنّ اقتران خبر كاد بـ(أن) ليس ضرورة شعرية، كما ذهب جمهور النحويين، بل أرى أنّه يمكن أن يرد في منثور الكلام ، ودليلنا على ذلك ما أورده ابن مالك من شواهد نثرية وشعرية في كتابه ، يُزداد على ذلك أنّه روي عن النبي أنّه قال : ((كادَ الحسدُ يغلبُ القدرَ، وكادَ الفقرُ أن يكونَ كَفراً))<sup>(٢٨)</sup> ، فجعل خبر كاد مرة غير مقرون بأن ومرة مقروناً بها . ولنا بعد ذلك أن نسال سيبويه وجمهور النحويين كيف أغفلوا عن هذه الاستعمالات الفصيحة؟! .

ومن المفيد أن أشير إلى أنّ رؤية في قوله<sup>(٢٩)</sup> : قد كادَ من طُولِ البلى أن يَمَصّحا ، كان يصف دار حبيبته بأنّها مصحت ، أي ذهب من طول البلى ، والمعروف أنّ زوال الرسوم لا يحدث في الحال ، وإنّما بالتدرج ، فالشاعر هنا لا يريد أن يقول أنّ ذهاب معالم الدار يحصل في الحال القريبة ، بل يحدث بالتدرج ، أي في المستقبل .

ومن هنا كان اقتران خبر كاد بـ(أن) أليق في تأدية هذا المعنى ، أي إنّ الشاعر هنا عمد إلى هذا الاستعمال ليس لضرورة ، كما زعم سيبويه والنحويون ، بل لمراعاة المعنى<sup>(٣٠)</sup> .

ويبدو أنّ النحويين قد أجهدوا أنفسهم في وضع القواعد النحوية بعيداً عن قصديّة المتكلم؛ فهم قد أخضعوا النصوص إلى المنطق ، وقطعوا الصلة بين المعاني وروحها ، كما قطعوا بين منطوقها ونفسية صاحبه<sup>(٣١)</sup> .

## ٢- نفي الفعل كادَ

اختلف النحويون في (كادَ) حال النفي والإثبات؛ فذهب قسم منهم إلى أنّ (كادَ) إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، فإن قلت :كادَ يَفْعَلُ ، فمعناه : لم يَفْعَلْ ، وإن قلت : ما كادَ يَفْعَلُ ، فمعناه : أنّه فعَلَهُ بجهدٍ<sup>(٣٢)</sup> ، واستدلوا على أنّ نفيها إثبات بقوله تعالى: ((فَدَبَّحُوا وما كادوا يَفْعَلُونَ))<sup>(٣٣)</sup> ، ففعل الذبح واقع بلا شك وكادَ منفية.

وقد ردّ ابن هشام هذا الرأي بقوله: وماكاوا يفعلون مع أنّهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى فذبجوها ، فالجواب أنّه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنّهم كانوا أولاً بُعْداء عن ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم ، ولمّا كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت منه مقارنة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أنّ هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم من الآية من قوله تعالى: فذبجوها))<sup>(٣٤)</sup> . وإلى ذلك ذهب الرضي في كافيته؛ إذ يقول : ((ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت ، وثبوته في وقت آخر، وإنّما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت ....))<sup>(٣٥)</sup>.

فلا تناقض بين قوله: (فذبجوها) : وقوله: (ما كادوا يَفْعَلُونَ) الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربه ؛ لعدم اتحاد زمن الفعلين الذي هو شرط التناقض؛ إذ المعنى: فذبجوها بعد مرور زمن طويل حتى بدوا وكأنّهم يقاربون الفعل ، فلا تناقض إذن بين دلالة الفعلين .

وفي ذلك يقول الزمخشري: ((وما كادوا يفعلون استتقال لاستقصائهم واستبطاء لهم، وأنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذجونها، وما كانت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم))<sup>(٣٦)</sup>.

ومن النحويين من ذكر أنّ إثبات (كاد) إثبات، ونفيها نفي كسائر بقية الأفعال، وهذا هو مذهب جمهور النحويين ؛ لأنّ معنى كاد مقارنة الفعل ، فإذا قلت : كادَ يفعلُ، فإنّك أثبتت المقاربة ، ولم تثبت الفعل ، وإذا قلت : ما كادَ يفعلُ ، فإنّك تنفي مقارنة الفعل ، أي لم يقارب الفعل ، أي لم يفعله ، ولم يقرب من فعله ، فهم متفقون في معنى الإثبات ، ومختلفون في معنى النفي<sup>(٣٧)</sup>.

وأوضح المبرد هذا المذهب بقوله معقبًا على قوله تعالى: ((إذا أخرج يده لم يكذب يراها))<sup>(٣٨)</sup>: ((أي لم يقرب من رؤيتها وإيضاحه لم يرها ولم يكذب))<sup>(٣٩)</sup> .

ولابن يعيش رأي آخر في هذه المسألة ؛ إذ يقول معقبًا على هذه الآية الكريمة : ((قد اضطربت آراء الجماعة ؛ فمنهم من نظر إلى المعنى ، وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنّه حمل الكلام على نفي المقاربة ؛ لأنّ كاد معناها قارب ، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ... والذي أراه أنّ المعنى أنّه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، وعلة ذلك أنّ كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت كان لإفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد قبلها ، أو كان بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنّك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها ، فكاد إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع ، وإذا اقترن بها حرف نفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع ، هذا مقتضى اللفظ ، وعليه المعنى ، والقاطع في هذا قوله تعالى : (فدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)<sup>(٤٠)</sup> ، وقد فعلوا الذبح بلا ريب))<sup>(٤١)</sup> .

وعندما نصل إلى ابن مالك نجده قد تابع جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه ؛ فيقول في التسهيل : ((وزعم قوم أنّ كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفي ، فالخبر منفي ، والصحيح أنّ إثباتهما إثبات للمقاربة ونفيهما نفي

للمقاربة ... لهذا قيل في قوله تعالى : ((إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا))<sup>(٤٢)</sup> ، أنّ معناه : لم يرها ، ولم يقارب أن يراها))<sup>(٤٣)</sup>.

وذكر ابن مالك في تعليقه على قول أنس: ((فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ))<sup>(٤٤)</sup> ، أنّ هذا القول فيه غرابة؛ لأنّ أفعال الشروع إن صحبها نفي كان مع خبرها، نحو : جُعِلْتُ لَا أَلْهَوْ، ومن هنا ذهب إلى أنّ دخول (ما) النافية على الفعل (جعل) يدخل في باب النذرة، ووجّه دخول أداة النفي على هذا الفعل ، بقوله : ((وَسَهَّلَ ذَلِكَ أَنْ مَعْنَى : مَا جَعَلَ يَفْعَلُ ، وَجَعَلَ لَا يَفْعَلُ وَاحِدًا))<sup>(٤٥)</sup>

وبيّن ابن مالك أنّ الغاية من دخول أداة النفي على قوله تعالى : ((إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا))<sup>(٤٦)</sup> ، هي نفي خبرها ونفي مقاربتة<sup>(٤٧)</sup>، ومثله قوله تعالى: ((لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ حَدِيثًا))<sup>(٤٨)</sup> ، ومنه أيضًا قول سعد بن سعد : ((وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَكَادُ يَلْتَفَتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِذَا هُوَ بِالنَّبِيِّ وَرَاءَهُ))<sup>(٤٩)</sup>. ويدخل في هذا الباب كذلك عند ابن مالك قول ذي الرّمة<sup>(٥٠)</sup>:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذِبْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرُحُ

ولم يخرج النحويون عن هذا المعنى ؛ فذكر السيوطي أنّ الذي عليه جمهور النحويين أنّ كاد كغيرها من الأفعال، فإنّباتها إثبات لمعناها ، وهو مقاربة الفعل ، نحو: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، أي قارب، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر ؛ لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ؛ إذ لو حصل الفعل منك لكننت أخذًا فيه لا قريبًا منه ، ونفيها نفي لمعناها ، وهو مقاربة الفعل أيضًا ، نحو : ما كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، فهو نفي للقرب من الفعل ، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه، فإنّ قولك : ما قربت من الضرب أكد من نفي الضرب من قولك : ما ضربت<sup>(٥١)</sup>.

والى ذلك ذهب الأشموني ؛ فقال : ((... وكذا قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) هو أبلغ في نفي الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأمّا قوله تعالى: (فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فكلّام تضمن كلامين كلّ

واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعداء من ذبحها غير مقاربين له))<sup>(٥٢)</sup>.

### ٣- إجراء (عدّ) مجرى (ظنّ)

عدّ من أفعال الرجحان التي تتعدى إلى مفعولين ، أصلهما مبتدأ وخبر<sup>(٥٣)</sup>، وهذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى الإحصاء ، نحو قوله تعالى : ((وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا))<sup>(٥٤)</sup> إلى المعنى القلبي، فعندما تقول : كنتُ أعدّه فقيراً فبانَ غنياً يكون المعنى : إنّي كنتُ أحصيه في جملة الفقراء<sup>(٥٥)</sup>، وفي ذلك يقول الرضي: ((إنّه لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق، نحو قولك : كُنْتُ أعدّه فقيراً فبانَ غنياً))<sup>(٥٦)</sup>.

وقد أثبتتها الكوفيون وبعض البصريين من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين<sup>(٥٧)</sup> ، وجاء في شرح الرضي على الكافية: ((ومثال نصب عدّ مفعولين قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى  
ولكنما المولى شريكك في العُدْم))<sup>(٥٨)</sup>.

فاستعمل المضارع (عدّ) بمعنى تظنّ ، ونصب به مفعولين ، أحدهما : المولى ، والثاني قوله شريك<sup>(٥٩)</sup> ، فأجرى عدّ مجرى ظنّ معنئ وعملاً . وذكر ابن مالك أنّ ذلك ممّا أغفله النحويون ، وله نظائر كثيرة في كلام العرب<sup>(٦٠)</sup> ، وقد مثل ابن مالك لذلك بقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: (( جاء جبريل إلى النبي (ص واله)، فقال : ما تعدّون أهل بدر فيكم ؟ قال : من أفضل المسلمين))<sup>(٦١)</sup>.

يقول ابن مالك : ((في هذا الحديث شاهد على أن (عدّ) قد توافق (ظنّ) في المعنى والعمل ف(ما) من قوله : ما تعدّون أهل بدر استهامية في موضع نصب مفعول ثانٍ وأهل بدر مفعول أول ، وقدّم المفعول الثاني ؛ لأنه مستفهم به والاستفهام له صدر الكلام))<sup>(٦٢)</sup> ، منه قول أبي دؤاد الأيادي<sup>(٦٣)</sup>:

لا أعدّ الإقتارَ عُدماً ولكن  
فقد من قد فقدته الأعداء

ف(أعدّ) هنا بمعنى أظنّ ، والإقتار مفعوله الأول ، وعُدماً مفعوله الثاني



ويدخل في هذا الباب أيضًا عند ابن مالك قول الشاعر<sup>(٦٤)</sup>:

لا تعدد المرءَ خلًا قبلَ تجربةٍ فزُبَّ ذي مَلَقٍ في قلبه إحنُ

ف(تعدد) هنا بمعنى تظنّ ، والمرء مفعوله الأول، وخلًا مفعوله الثاني.

٤- إجراء (رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية في جمعه بين ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد للفعل رأى في العربية دلالات عدة ، منها: رأى القلبية التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مثل: رأيتُ أخاك جوادًا<sup>(٦٥)</sup>، وقوله تعالى : ((إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا))<sup>(٦٦)</sup>.

وقال الرضي : (( ورأى للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة، سواء كان مطابقًا أو لا ، فإذا كان بالمعنى المذكور أولاً ووليته الاسميّة المجردة عن أن نصب جزئها سواء كان مطابقًا أو لا ، قال تعالى : (يَرُونَهُ بَعِيدًا) ، وهو غير مطابق وقال : (نَرَاهُ قَرِيبًا ) ، وهو مطابق ))<sup>(٦٧)</sup>.

وهذا الفعل منقول من رؤية البصر ، فإذا رأى الإنسان شيئاً ، فقد علمه وتيقن منه، ثمّ نقل هذا المعنى إلى أمور القلبية ، فإذا قلت : رأيتُ الحقَّ منتصرًا، فالمعنى أنك لا تشكّ فيما علمت ، كما لا تشكّ فيما ترى<sup>(٦٨)</sup>.

ويجوز في هذه الأفعال . أعني أفعال القلوب . اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فيها ، أي إذا كانا ضميرين يرجعان لشخص واحد بأن يكونا لمتكلم واحد أو لمخاطب واحد ، يقول ابن يعيش واصفًا أفعال القلوب باجتماع ضميري الفاعل والمفعول فيها (( يجوز فيها ذلك ويحسن ، فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني... وذلك لأنّ تأثير هذه الأفعال أنّما هو بالمفعول الثاني دون الأول، ألا ترى أنّ الظن والعلم يتعلقان بالثاني ؛ لأنّ الشك وقع فيه ، والأول كان معروفًا عنده ، فصار ذكره كالتلغو؛ فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني ؛ لأنّ الأول كالمعدوم ، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني))<sup>(٦٩)</sup> .

وقد الحقت العرب رأى الحلمية بأفعال القلوب؛ فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتها مفعولين<sup>(٧٠)</sup> ، ويدل على صحة هذا الكلام قوله تعالى : (( إِنِّي أَرَأَيْتُ أَعِصْرُ خَمْرًا ))<sup>(٧١)</sup> ؛ فأعمل مضارع (رأى) الحلمية في ضميرين متصلين بمسمى واحد ، وذلك مما يختص به (علم) ذا المفعولين وما يجري مجراه.

وهناك نوع آخر يُسمى (رأى) البصرية التي تنصب مفعولاً واحداً<sup>(٧٢)</sup> ، كقوله تعالى: ((وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ))<sup>(٧٣)</sup> ، ف(ترى) هنا بصريّة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به . ورأى البصرية مثل: رأى القلبية تختص بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين<sup>(٧٤)</sup> ، مثل قول عائشة : ((لقد رأيتنا مع رسول الله وما لنا طعاماً إلاّ الأسودان))<sup>(٧٥)</sup> .

ومثله قول حذيفة : ((لقد رأيتني أنا ورسول الله نتوضأ من إناء واحد))<sup>(٧٦)</sup>.

وذكر ابن مالك أنّ في هذين القولين شاهدين ((على إجراء رأى البصرية مجرى رأى القلبية في أن يجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد، ك(رأيتنا ورأيتني) ، وكان حقّه أن لا يجوز، كما لا يجوز: أبصرتنا وأبصرتني، لكن حملت رأى البصرية على رأى القلبية؛ لشبهها بها لفظاً ومعنى))<sup>(٧٧)</sup>.

ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول قطري بن فجاءة<sup>(٧٨)</sup> :

ولقد أراني للرماح دريئة  
من عن يميني تارة وأمامي

فالشاهد فيه أنّ الشاعر استعمل رأى البصرية استعمال رأى القلبية ، فجمع فيه بين ضميري الفاعل والمفعول.

ومثله أيضاً قول عنتره<sup>(٧٩)</sup> :

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ  
إِلَّا الْمَجَنِّ وَنَصَلَ أَبْيَضَ مِقْصَلِ

٥- إجراء القول مجرى الظنّ

قد يستعمل القول بمعنى الظن ، فتكون الجملة بعده محكية بالقول ، وفي هذه الحال يعامل ما بعد الفعل (تقول) معاملة ما بعد الفعل (تظنّ) ، أي ينصب المبتدأ والخبر مفعولين<sup>(٨٠)</sup>.

والمشهور أنّ للعرب في ذلك مذهبين ، أحدهما : أنّه لا يجري القول مجرى الظنّ إلا بشروط ذكرها عامة النحويين ، وهي<sup>(٨١)</sup>:

١- أن يكون الفعل مضارعاً .

٢- أن يكون للمخاطب .

٣- أن يكون مسبوqاً باستفهام .

٤- أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بفواصل بغير ظرف ، أو جار ومجرور ، أو معمول الفعل، فإن خلا التركيب من شرط من الشروط الأربعة تعيّن الرفع عند أكثر العرب .

وأما المذهب الثاني للعرب في القول فهو مذهب بني سليم، فيجرون القول مجرى الظنّ في نصب المبتدأ والخبر مفعولين مطلقاً بدون قيد أو شرط ؛ فيجوز على لغتهم أن يُقال : قلتُ زيداً منطلقاً<sup>(٨٢)</sup> ، وعلى لهجتهم جاء قول امرئ القيس<sup>(٨٣)</sup>:

إذا جرى شأوينِ وابتلَّ عَطْفُهُ      تقول هَزِيرَ الرِّيحِ مرَّتْ بأثابِ

فاستعمل الشاعر الفعل تقول بمعنى تظنّ من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب مفعولين، أولهما : هَزِيرَ، وثانيتها جملة (مرّتْ)<sup>(٨٤)</sup>.

وقد مثل ابن مالك في شواهد التوضيح لمجيء القول بمعنى الظن بقول النبي (ص): ((لو أنّ نَهْرًا ببابِ أحديكم يَغْتَسِلُ فيه كلّ يومٍ خمسَ مراتٍ ما تقولُ ذلك يُبقي من دَرَنِهِ))<sup>(٨٥)</sup>.

فالفعل (تقولُ) استحق أن يعمل عمل فعل الظنّ؛ لأنّه قد تقدمته (ما) الاستفهامية، ووليها فعل القول مضارعاً مسنداً إلى المخاطب ، فيكون (ذلك) في موضع نصب مفعول أول، و(يبقي) في موضع نصب مفعول به ثانٍ، و(ما) الاستفهامية في موضع نصب ب(يبقي) ، وقدمت ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، فيكون التقدير بذلك: أي شيءٍ تظنّ ذلك الاعْتِسال مُبقياً من دَرَنِهِ<sup>(٨٦)</sup>.

أي إن في قوله : ( ما تقول ذلك يُبقي من دَرْنِه )؟ ، (شاهد على إجراء فعل القول مجرى الظنّ على اللغة المشهورة )<sup>(٨٧)</sup> ، ومثله قول النبي ((الْبِرُّ تَقُولُونَ بِهِنَّ))<sup>(٨٨)</sup> ، أي الْبِرُّ تَظَنُّونَ بِهِنَّ ، فد(الْبِرُّ) : مفعول به أول ، و(بِهِنَّ) مفعول به ثانٍ ، وهما أصلهما مبتدأ وخبر<sup>(٨٩)</sup> .

ويدخل في هذا الباب عند ابن مالك قول الشاعر<sup>(٩٠)</sup> :

متى تقولُ : القلص الرّواسِما      يَحْمِلُنَّ أم قاسمٍ و قاسِما

فالشاهد فيه إجراء (تقول) مجرى (تظنّ) ، فنصب مفعولين ، الأول: القلص، والثاني جملة (يَحْمِلُنَّ) ، وذلك لاستيفائه الشروط .

٦- تنازع معمولين في العمل، وإعمال الثاني منهما

ولم يكن مصطلح التنازع معروفاً لدى سيبويه ؛ فكان سيبويه يذكر مسائل التنازع تحت عنوان : ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله ، مثل الذي يفعل به ، ونحو ذلك))<sup>(٩١)</sup> ، واستقر هذا المصطلح عند النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه تحت هذا العنوان .

ويمكن تعريف التنازع بأنه توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد أو أكثر ، فمثال تنازع عاملين على معمول واحد : ضربتُ وأهنتُ زيداً ، فكلّ من ضربتُ وأهنتُ يطلب زيداً بالمفعولية ، ومثال تنازع أكثر من عاملين على أكثر من معمول قولك : ضربتُ وأهنتُ ووبختُ زيداً ثلاث مراتٍ ، إذ كلّ فعل من الأفعال الثلاثة يطلب المفعول به (زيداً) ويطلب النائب عن المفعول المطلق ، وهو العدد ثلاث<sup>(٩٢)</sup> .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كلّ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى<sup>(٩٣)</sup> .

واحتج الكوفيون بأنّ قالوا : الدليل على أنّ إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ، أمّا النقل فيتمثل في قول امرئ القيس<sup>(٩٤)</sup> :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب قليلاً ، وذلك لم يروه أحد . ، وتأول البصريون بأنّ الشاعر إنّما أعمل الفعل الأول مراعاة للمعنى ؛ لأنّه لو أعمل الفعل الثاني لكان الكلام متناقضاً ؛ إذ يكون التقدير فيه : كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنّه يخبر تارة بأنّ سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنّه يطلب القليل، وذلك متناقض<sup>(٩٥)</sup> .  
ومثله أيضاً الشاعر<sup>(٩٦)</sup>:

وقد نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا      بِهَا يَفْتَنُّنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الخُرْدَ الخِدَالَا ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : نَفْتَأُنَا الخُرْدَ الخِدَالُ بالرفع، وأمّا القياس فهو أنّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني ؛ فإعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به ، وتأولوه على أنّه أعمل الأول مراعاة لحركة الروي؛ لأنّ القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، وإنّما استعمل الجائز ؛ ليتخلص من عيب القافية، ولاسيما أنّه لا خلاف في الجواز ، إنّما الخلاف في أيّهما الأولى<sup>(٩٧)</sup>.  
واحتجّ البصريون بأنّ قالوا الدليل على أنّ اختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أمّا النقل فقد جاء كثيراً<sup>(٩٨)</sup>، نحو قوله الله تعالى : ((آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا))<sup>(٩٩)</sup>، فأعمل الفعل الثاني (أُفْرِغْ) ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ<sup>(١٠٠)</sup>.  
ومثله قول الفرزدق<sup>(١٠١)</sup>:

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبّني      بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببتُ وسبّوني بني عبد شمسٍ بنصب (بني) ، وإظهار الضمير في سبّني، وأمّا القياس فهو أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقص معنًى، فكان إعماله أولى<sup>(١٠٢)</sup>.

وقد مثّل ابن مالك لتنازع الفعلين بقوله تعالى : ((آتوني أفرغ عليه قطراً))<sup>(١٠٣)</sup> ، وذكر أنّ العمل جُعِلَ للفعل الثاني (أفرغ)<sup>(١٠٤)</sup>،، كما مثّل لإعمال الفعل الثاني بقول أبي شريح الخزاعي : ((سمعتُ أذناي وأبصرتُ عيناَي النبي حين تكلم))<sup>(١٠٥)</sup> ، وقدّر للفعل الأول مفعولاً يفهم من السياق ، فقال : ((في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً ، وإيثار الثاني بالعمل، أعني أبصرتُ ؛ لأنّه لو كان العمل ل(سمعتُ) ، لكان التقدير: سمعتُ أذناي النبي ، وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: (وأبصرتُهُ) ، فإذا أُخِرَ المنصوب ، وهو مقدّم في النية بقيت الهاء متّصلة ب(أبصرتُ) ، ولم يجز حذفها ؛ لأنّ حذفها يوهم غير المقصود، فإن سمع الحذف مع العلم بأنّ العمل للأول حكم بقبحه ، وعدّد من الضرورات))<sup>(١٠٦)</sup>.

وبيّن ابن مالك أنّ في قول أبي شريح شاداً على أنّه قد ينازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، ويستفاد من (سمعتُ أذناي وأبصرتُ عيناَي النبي) جواز أن يُقال : أطمعَ زيدٌ وسقى محمدٌ جعفرًا، وذكر أنّ هذا النوع من التنازع لا يعرفه أكثر النحويين<sup>(١٠٧)</sup> .

ومثّل له أيضًا بقول الشاعر<sup>(١٠٨)</sup>:

أصبّت سعادٌ وأضنّت زينبُ عمرًا  
ولم يئلَ منهما عيناٌ ولا أثرًا

ويرى المحدثون أن لا مانع أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، ويحظى كلّ منهما بالعمل في ذلك المعمول، فاللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع ، ولا مشكلة في جعل المعمول معمولاً لعاملين<sup>(١٠٩)</sup>.

٧- مجيء المفعول معه بعد الضمير المجرور

المفعول معه : هو الاسم المذكور فضلا بعد واو بمعنى مع مسبوقه بفعل أو شبهه<sup>(١١٠)</sup> . والاسم الواقع بعد الواو يأتي على ثلاث حالات:

١- وجوب نصبه على أنه مفعول معه ، نحو: مالنا والرّمْل ، فالرّمْل هنا مفعول معه ، لأنّه لا يصح العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ؛ إذ يقتضي في الغالب تكرار حرف الجر (١١١)، ومثله قولهم : مالكَ وزيّداً ، وما شأنكَ وعمراً ، وحسبُك وأخاكَ درهمٌ (١١٢) .

وأجاز الأَخفش الأوسط والكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فيجوز على مذهبهم القول مالنا والرّمْل) بالجر (١١٣) ، وروى الأَخفش قول الشاعر (١١٤) :

إذا كانتِ الهجاءُ وانشقتِ العصا فحسبُك والضحاك سيفٌ مهنّد

بجرّ (الضحاك) ونصبه ورفعها، متأولاً الجرّ على العطف ، والنصب على كونه مفعولاً معه ، والرفع بالابتداء وحذف الخبر (١١٥).

٢- امتناع إعرابه مفعولاً معه ، ووجوب إعرابه معطوفاً ، وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدّد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً ، وذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية ، فمثال الأول : تقاتل النّمْر والفيل ، ومثال الثاني: أشرق القمرُ وسهيلٌ قبله ، فتنفسد المعية ؛ بسبب وجود قبل أو بعد (١١٦).

٣- جواز إعرابه معطوفاً أو مفعولاً معه ، إذا كان بدلَ الضمير اسم ظاهر نحو قولهم : ما لزيدٍ والعرب يسبُّها، بجرّ كلمة (العرب) ونصبها (١١٧) ، وسمع سيبويه بعض العرب تقول : ما شأنُ عبدِاللهِ والعربِ يشتمُّها بجرّ لفظ العرب (١١٨).

وكذلك يجوز إعرابه معطوفاً أو مفعولاً معه ، إذا كانت الواو بعد ضمير مستتر مرفوع ، نحو: اذهبْ وزيّداً ، غير أنّ إعرابه مفعولاً معه أفضل ؛ لأنّ العطف على الضمير المستتر المرفوع لا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه ، جاء في شرح الكافية الشافية : ((فلما ضعف العطف رجّح النصب ؛ لأنّ فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة)) (١١٩).

٨- وقوع المستثنى بـ(إلا) بدلاً من المستثنى منه مع تباين جنسيهما

اتَّفَق جمهور النحويين على أنه إذا كان الاستثناء منقطعاً ، فليس فيه إلاّ النصب عند القبائل العربية كلّها ، إلاّ في لهجة تميم ، فإنّهم يجيزون فيه الإتياع على البدلية ، على حين أنّ الحجازيين ينصبونه<sup>(١٢٠)</sup> ، قال سيبويه : ((هذا باب ما يُختار فيه النصب...وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاّ حمارًا ، جاءوا به على معنى : ولكن حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنّه من نوعه ، فحمل على معنى: ولكن...، أمّا بنو تميم فيقولون : لا أحدٌ فيها إلاّ حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلاّ حمارٌ ، ولكنّه نكر أحدًا توكيدًا حتى يُعلم أن ليس فيها أدمي، ثمّ أُبدل ، فكأنّه قال: ليس فيها إلاّ حمارٌ<sup>(١٢١)</sup>). ووافق المبرد سيبويه في رأيه؛ فذكر أنّ بني تميم كانوا يبدلون المستثنى من المستثنى منه<sup>(١٢٢)</sup> ، وإلى ذلك ذهب فضل الله الراوندي ؛ إذ قال في شرحه قول سعد بن قيس بن ثعلبة<sup>(١٢٣)</sup>:

والحربُ لا يَبْقَى لِجَادٍ                      مِمَّا التَّخَيْلُ والمِرَاحُ  
إِلاّ الفتى الصَّبَّارُ في النَّجْدِ                دَاتِ الفِرْسِ الوَقَاحُ

((وارتفع الفتى على أنّه بدل من ( التَّخَيْلُ ) ، وهذه لغة تميم ، ولغة سائر العرب النصب في ما كان الاستثناء خارجاً، وإن كان جائئاً بعد النفي ؛ لأنّ كونه ليس من الأول ، يُبَعِّدُ البَدَلَ فيه، والنصب كان جائزاً على كلّ وجه))<sup>(١٢٤)</sup>.

وعلى لهجة تميم أيضاً جاء قول الشاعر<sup>(١٢٥)</sup> :

لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَغْدُونَ أَرْدِيَّةً                إِلاّ جِيَادُ قِيسِي النَّبْعِ وَاللُّجْمُ

فرفع (الجِيَاد) على أنّه بدل من المستثنى منه ، والوجه الجيد عند الراوندي هو النصب ؛ لأنّه منقطع عما قبله<sup>(١٢٦)</sup> .

وعلى لهجتهم أيضاً رفعت كلمة (اليعافير) في قول الشاعر<sup>(١٢٧)</sup>:

وبلدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنَيْسٌ                      إِلاّ اليعافيرُ وإِلاّ العَيْسُ

فاليعافير هنا بدل من أنيس<sup>(١٢٨)</sup>.



وعندما نأتي إلى النحويين المتأخرين أمثال ابن يعيش نجدهم يذهبون إلى أنّ التميميين كانوا يجيزون النصب والإبدال، يقول ابن يعيش: ((وقولك: ما جاءني أحد إلا حمارًا ، وما بالدار أحد إلا دابةً ، فهذا وشبهه فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز وهو اللغة الفصحى، وذلك نصب المستثنى على أي حال ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا البديل والنصب))<sup>(١٢٩)</sup>.

ولا نستطيع أن نجزم أي الرأيين هو الصواب ؛ لأننا لا نجد نصوصًا تميمية كثيرة تعيننا على اتّخاذ رأي حاسم ، وإن كنت أميل إلى الرأي الأول ، وهو التزام بني تميم الإلتباع ؛ لأنه ورد عند علماء متقدمين مشهود لهم بتحري الدقة، وعلى أي حال سواء أكان التميميون يبدلون فقط أم يجيزون الإبدال والنصب فإنّ الإبدال مع المستثنى المنقطع شيء خاص بهم<sup>(١٣٠)</sup>.

وقد مثل ابن مالك لهذا الشكل من الاستثناء بقراءة من قرأ لفظ (امرأتك) في قوله تعالى: ((ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ))<sup>(١٣١)</sup> بالرفع<sup>(١٣٢)</sup>، وقراءة الرفع هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء<sup>(١٣٣)</sup>، وقد وجهوا قراءة الرفع على أنّها بدل من أحد<sup>(١٣٤)</sup>. أمّا ابن مالك فيرى أنّ (امرأتك) بالرفع مبتدأ، والجملة بعدها خبر، وأنكر أن تكون (امرأتك) بالرفع بدلًا من أحد؛ ((لأنّها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودلّ على أنّها لم تسرّ معه قراءة النصب؛ فإنّها أخرجتها من أهله))<sup>(١٣٥)</sup>. ومثله أيضًا قول النبي: ((ما للشياطينَ من سلاح أبلغ من الصالحين من النساءِ إلا المتزوجون أولئك المطهرونَ المبرؤونَ من الخنا))<sup>(١٣٦)</sup>.

#### الخاتمة:

يجد المنتبّع كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك أنّ مؤلفه قد عالج فيه ثلاثة أقسام من المسائل ، وفي قسم منها : جاءت فيه المسائل النحوية متّفقة مع قواعد النحو المألوف ، ومن هذه المسائل مسائل تتصل بالأفعال والمنصوبات ، وهي : اقتران خبر كادّ بـ ( أن ) ، ونفي الفعل كادّ ، وإجراء ( عدّ ) مجرى الظنّ ، وإجراء ( رأى ) البصرية مجرى ( رأى ) القلبية في جمعه بين ضميري الفاعل والمفعول لمسمى

واحد ، وإجراء القول مجرى الظنّ ، وتنازع معمولين في العمل وإعمال الثاني منهما ، ومجيء المفعول معه بعد الضمير المجرور ، ووقوع المستثنى بـ ( إلاّ ) بدلاً من المستثنى منه مع تباين جنسيهما .  
ومسائل هذا القسم كانت موضع اتفاق بين جمهور النحويين وابن مالك .

### الهوامش:

- ( ١ ) ينظر توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٥١٥ ، شرح شذور الذهب : ٢١٧ - ٢١٨ .
- ( ٢ ) ينظر شرح الكافية الشافية : ١ / ١٩٩ ، شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٦١ .
- ( ٣ ) ينظر شرح شذور الذهب : ٢١٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٧٣ .
- ( ٤ ) ينظر شرح الكافية الشافية : ١ / ١٩٩ ، حاشية الصبّان : ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ .
- ( ٥ ) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٣ .
- ( ٦ ) ينظر شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٠١ ، شرح اللحة البدرية : ٢ / ٢٥ .
- ( ٧ ) ينظر أسرار العربية : ١٢٩ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٣٧٧ .
- ( ٨ ) كتاب سيوييه : ١ / ١٥٩ .
- ( ٩ ) المصدر نفسه : ٣ / ١٢ .
- ( ١٠ ) المصدر نفسه : ٣ / ١٦٠ .
- ( ١١ ) ديوان رؤبة بن العجاج : ١٧٢ .
- ( ١٢ ) المقرب : ١ / ٩٩ .
- ( ١٣ ) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفيه ابن مالك : ١ / ٥١٧ .
- ( ١٤ ) ديوان رؤبة بن العجاج : ١٧٢ .
- ( ١٥ ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ٣١٥ .
- ( ١٦ ) عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد : ٣ / ٣١٦ .
- ( ١٧ ) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٩٥ .
- ( ١٨ ) البقرة : ٧١ .

- (١٩) النساء : ٧٨ .
- (٢٠) التوبة : ١١٧ .
- (٢١) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٦٠ .
- (٢٢) صحيح البخاري : ١٥٦/١ .
- (٢٣) المصدر نفسه : ١٥٦ / ٢ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ١٧٥ / ٦ .
- (٢٥) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٥٩ .
- (٢٦) المصدر نفسه : ١٦٠ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (٢٨) الجامع الصغير ، للسيوطي : ٨٩ / ٢ .
- (٢٩) ديوان رؤبة : ١٧٢ .
- (٣٠) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٥١٧ / ١ .
- (٣١) ينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ١٤٥ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي : ٦١-٦٢ .
- (٣٢) ينظر شرح التسهيل : ٣٩٩/١ ، معاني النحو : ٢٥٢/١ .
- (٣٣) سورة البقرة : ٧١ .
- (٣٤) مغني اللبيب : ٧٣٨ .
- (٣٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٠/٥ .
- (٣٦) الكشاف : ٢٨٣ / ١ . ٢٨٤ .
- (٣٧) ينظر همع الهوامع : ١٤٧/١ .
- (٣٨) سورة النور : ٤٠ .
- (٣٩) الكامل في اللغة والأدب : ١٦٧/١ .
- (٤٠) البقرة : ٧١ .
- (٤١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٤/٧-١٢٥

- (٤٢) سورة النور : ٤٠ .  
(٤٣) شرح التسهيل : ٣٩٩/١ .  
(٤٤) صحيح البخاري : ٣٩/٢ .  
(٤٥) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٣٧ .  
(٤٦) النور : ٤٠ .  
(٤٧) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ .  
(٤٨) النساء : ٧٨ .  
(٤٩) صحيح البخاري : ٢٢٦ / ٣ .  
(٥٠) ديوان ذي الرّمة : ١١٩٢/٢ .  
(٥١) ينظر همع الهوامع : ٤٢٣ / ١ : ٤٢٤ .  
(٥٢) شرح الأشموني : ٢٦٨-٢٦٩ .  
(٥٣) ينظر شرح ابن عقيل : ٤١٦/١ ، شرح الأشموني : ١٥٨/١ .  
(٥٤) النحل : ١٨ .  
(٥٥) معاني النحو : ٢٣/٢ .  
(٥٦) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٧/١ .  
(٥٧) ينظر توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٥٥٦ .  
(٥٨) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .  
(٥٩) شرح ابن عقيل : ٤٢٥/١ .  
(٦٠) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٨٣ .  
(٦١) صحيح البخاري : ١٠٣ / ٥ .  
(٦٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٨٣ .  
(٦٣) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٧٥ ، معجم شواهد العربية : ٣٥٧/١ .  
(٦٤) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٨٣ .

- (٦٥) ينظر للمع في العربية: ٤٧.٤٦، أسرار العربية: ١٥٩.
- (٦٦) المعارج: ٧.٦.
- (٦٧) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٢.
- (٦٨) ينظر معاني النحو: ١٢٢/٢.
- (٦٩) شرح المفصل: ٣٣٣/٤.
- (٧٠) شرح التسهيل: ٨٣/٢.
- (٧١) سورة يوسف: ٣٦.
- (٧٢) ينظر النحو المصفي: ٣١٨.
- (٧٣) الأعراف: ١٩٨.
- (٧٤) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٤.
- (٧٥) المصدر نفسه: ٢٠١. لم يرد هذا القول في صحيح البخاري. والذي ورد قول سعد: ((ورأيتنا نغزو وما لنا طعاماً إلا ورق الحبله))، صحيح البخاري: ١٢١/٨.
- (٧٦) شواهد التوضيح: ٢٠١. لم يرد هذا القول في صحيح البخاري، والذي ورد فيه قول حذيفة: ((رأيتني أنا والنبي نتماشي فأتي سباطة قوم))، صحيح البخاري: ٦٤/٨.
- (٧٧) المصدر نفسه: ٢٠٤.
- (٧٨) المصدر نفسه: ٢٠٤، معجم شواهد العربية: ٣٧٦/١.
- (٧٩) ديوان عنتره: ٢٥٨.
- (٨٠) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٢١/٤، شرح ابن عقيل: ٤٤٦/١.
- (٨١) شرح الأشموني: ٣٧٥-٣٧٧، المباحث النحوية والصرفية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: ٢٨١.
- (٨٢) ينظر الكتاب: ١٨٠/١، شرح تسهيل: ٢٦-٢٧.
- (٨٣) ديوان امرئ القيس: ٤٩.
- (٨٤) ينظر أوضح المسالك: ٧١/٢، شرح التصريح: ٣٨٠/١.
- (٨٥) صحيح البخاري: ١٣٣/١.

- (٨٦) شواهد التوضيح والتوضيح: ١٥١.
- (٨٧) المصدر نفسه : ١٥٠.
- (٨٨) صحيح البخاري: ٣/ ٦١.
- (٨٩) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٥١.
- (٩٠) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٥١، المقرب: ١/ ٢٩٥، معجم شواهد العربية: ٢/ ٥٣٤
- (٩١) الكتاب: ١/ ٧٣.
- (٩٢) ينظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٠٨، شرح الأشموني: ١/ ٢٠١، في علم النحو: ١/ ١٩٧.
- (٩٣) الكتاب: ١/ ٧٩، الإنصاف: ١/ ٨٣، المسألة / ١٣.
- (٩٤) ديوان امرئ القيس: ٣٩.
- (٩٥) الإنصاف: ١/ ٨٥، ٩٣، المسألة / ١٣، شرح الأشموني: ١/ ٢٠٢.
- (٩٦) الكتاب: ٨٧.
- (٩٧) الإنصاف: ١/ ٨٦، ٩٣، المسألة / ١٣.
- (٩٨) المصدر نفسه: ٧٨، المسألة / ١٣.
- (٩٩) الكهف: ٩٦.
- (١٠٠) الإنصاف: ١/ ٨٧، المسألة / ١٣، شرح التصريح: ١/ ٤٧٦.
- (١٠١) ديوان الفرزدق: ٨٤٤، الكتاب: ١/ ٧٧.
- (١٠٢) الإنصاف: ٨٨، ٩٢، المسألة / ١٣.
- (١٠٣) الكهف: ٩٦.
- (١٠٤) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨١.
- (١٠٥) صحيح البخاري: ٨/ ١٣.
- (١٠٦) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨١.
- (١٠٧) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (١٠٨) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٣.

- (١٠٩) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦١ .
- (١١٠) شرح الكافية الشافية : ٦٨٧/٢ , شرح قطر الندى : ٢٣١ .
- (١١١) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٩ , أوضح المسالك : ٢٤٣/٢ , شرح قطر الندى: ٢٣٢ .
- (١١٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٣٩ .
- (١١٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (١١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: / ٣٧١ , شرح قطر الندى : ٢٣٢ .
- (١١٥) شواهد التوضيح: ٢٤٠ .
- (١١٦) أوضح المسالك : ٢ / ٢٤٣ , النحو الوافي: ٣١١/٢ .
- (١١٧) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٣٩ .
- (١١٨) ينظر الكتاب: / ٣٠٩ .
- (١١٩) شرح الكافية الشافية: ٦٩٢/٢ . ٦٩٣ .
- (١٢٠) ينظر شرح التسهيل : ٢٠٧/٢-٢٠٨ , شرح شذور الذهب : ٢٨٨-٢٨٩ .
- (١٢١) الكتاب: ٣١٩/٢-٣٢٠ .
- (١٢٢) المقتضب: ٤١٢/٤-٤١٣ .
- (١٢٣) الحماسة ذات الحواشي : ١٦٣/٢-١٦٤ .
- (١٢٤) الحماسة ذات الحواشي : ١٦٤ / ٢ .
- (١٢٥) المصدر نفسه : ٣٧٨/ ٤ .
- (١٢٦) ينظر المصدر نفسه : ٣٧٩ / ٤ .
- (١٢٧) المصدر نفسه: ١٢٣/٢ .
- (١٢٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (١٢٩) شرح المفصل: ٨٠/٢ .
- (١٣٠) ينظر لغة تميم دراسة تاريخية وصفية , للدكتور ضاحي عبد الباقي : ٥٣١ .
- (١٣١) هود: ٨١ .

- (١٣٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح: ٩٤.
- (١٣٣) ينظر التيسير في القراءات السبع : ١٢٥ ، التذكرة في القراءات الثمان : ٢ / ٣٧٤.
- (١٣٤) ينظر الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي: ٣ / ٢٦١ ، الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ٥٣٦ ، شرح للمحة البدرية في علم العربية : ٢ / ٢٢١.
- (١٣٥) شواهد التصحيح والتوضيح : ٩٤ . ٩٥.
- (١٣٦) المصدر نفسه : ٩٥.

### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
١. أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧ م .
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦١ م.
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بدون تاريخ.
٤. التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن طاهر الحلبي (ت ٣٩٩ هـ )، تحقيق أيمن رشدي سويد، ط ١ ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدّة ١٩٩١ .
٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ( ت ٧٤٩ هـ ) ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ٢٠٠١ م .
٦. التيسير في القراءات السبع : لعثمان بن سعيد الداني ( ٤٤٤ هـ ) ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٤ م



٧. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط٤، مصر ١٩٥٤م.
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للشيخ محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٧م.
٩. الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٧م.
١٠. الحماسة ذات الحواشي ، لفضل الله الراوندي (ت ٥٧١هـ)، ط١، تحقيق ونشر مؤسسة ال البيت لإحياء التراث في النجف الاشرف، ١٤٣٤هـ.
١١. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، مصر ١٩٦٩م
١٢. ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق ضاحي عبد الباقي محمد ومحمود علي مكي ، ط١، الناشر مجمه اللغة العربية ، ٢٠١١م.
١٣. ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٤م.
١٤. ديوان . عنتر بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الاسلامي
١٥. ديوان الفرزدق، شرح الصاوي ، مصر ، ١٩٣٦م.
١٦. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي ( ت ٧٦٩ هـ ) ، تحقيق الأستاذ محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء ،إيران بدون تاريخ.
١٧. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم( ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل أبو العيون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م.
١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق حسن حمد ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.
١٩. شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي ( ت ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، الدكتور محمد بدوي المختون ، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر ، الأردن ١٩٩٠م .
٢٠. شرح التصريح على التوضيح ،للشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري (٩٠٥ هـ) ، تحقيق محمد باسل العيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م .

٢١. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاسترابادي ( ت ٦٨٦هـ ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط٢ ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ١٩٩٦م .
٢٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣م.
٢٤. شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للنشر ، بغداد ١٩٨٢م .
٢٥. شرح اللوحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٧م.
٢٦. شرح المفصل ، لابن يعيش الموصلي ( ت ٦٤٣هـ ) ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
٢٧. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي (ت ٨٠٧هـ) ، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ١٩٩٣م.
٢٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي ( ت ٦٧٢هـ ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، ط١ ، مكتبة ابن تيمية ١٤٠٥هـ .
٢٩. صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري (ت ١٩٤هـ)، مطبعة البابي الحلبي ، بيروت، ١٣٧٧هـ.
٣٠. عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للأستاذ محيي الدين عبد الحميد ضمن كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بدون تاريخ.
٣١. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، للدكتور نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٥م.
٣٢. في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي ، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠٠٥م.

٣٣. في علم النحو ، للدكتور أمين علي السيد، ط٧، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٤م.
٣٤. الكامل في اللغة والادب ، لأبي العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
٣٥. - الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ( ت ١٨٠هـ )، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٢م .
٣٦. الكشاف، لجار الله أبي القاسم محمود بن عُمر الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٩٩٨م .
٣٧. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.
٣٨. لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، للدكتور ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٥م.
٣٩. اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢هـ ) ، تحقيق الدكتور سمير أبو مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر عمّان ١٩٨٨م .
٤٠. المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي ، لفضل الله الراوندي (ت٥٧١هـ)، أطروحة تقدّم بها عباس علي إسماعيل إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء، بإشراف د. سلام موجد خلال ٢٠١٥م.
٤١. المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور علي أبو المكارم، ط١ ، دار الثقافة العربية ١٩٨٢م.
٤٢. معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣م .
٤٣. معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري( ت ٧٦١هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ، الكويت ٢٠٠٦م .
٤٥. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المُبرّد ( ت ٢٨٥هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشؤون الدينية ، مصر ١٩٩٤م .

٤٦. المقرب ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد المعروف بـ ( ابن عصفور) الحضرمي الأشبيلي ( ت ٦٦٩ هـ ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨ هـ .
٤٧. النحو المصفي، للدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٧٥ م.
٤٨. النحو الوافي، للدكتور عباس حسن، ط ١، مكتبة المحمدي، بيروت، ٢٠٠٧ م.
٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨ م .